مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية منذ عام 1989
اسم الكاتب: م. ورقاء محمد رحيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7188
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 14:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية منذ عام ١٩٨٩

م. ورقاء محمد رحيم(*)
warqaaraheem@gmail.com

الملخص

شهد المجتمع الاردني في العقود الماضية تحولات سياسية و اجتماعية واقتصادية كان من ابرزها زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية الا ان مشاركة المرأة الاردنية كانت ضئيلة قياساً بمشاركة الرجل، ويظهر ضعف تمثيل المرأة في الحياة السياسية من خلال ضعف تمثيلها في المجالس النيابية والاحزاب السياسية وغيرها ، فرغم تشجيع الدستور والقانون على ممارسة المرأة لحقوقها السياسية ، الا ان تحديات عديدة منها ماهو سياسي، وبعضها الاخر يتعلق بالاوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الاردني ، بالاضافه الى المعوقات الاقتصادية والنفسية التي تعوق المشاركة الجادة للمرأة في الحياة السياسية.

ومن ابرز الخطوات التي من شانها تفعيل المشاركة السياسية للمراة الاردنية هي:

١. يجب ان تكون الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة ملزمة على الدول التي توقع تلك الاتفاقيات لان مجرد التوقيع لايلزم الدولة على تطبيق كافة بنود الاتفاقية .
٢. الاهتمام بتوعية المرأة – منذ حداثة عمرها– باهمية دورها كمواطنة وكمشارك اساسي في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

المقدمة

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

لاقى موضوع المشاركة السياسية المرأة اهتماماً كبيراً خلال السنوات الماضية من الباحثين والدارسين والمهتمين بواقع المرأة العربية ودورها في النشاطات والمشاركات السياسية والمؤمنين بان للمراة دور سياسي ضمني وفاعل في المجتمات العربية ، فالمشاركة هي ظاهرة حضارية ، كما هي ظاهرة سياسية ، وحينما يصل المجتمع الى مرحلة معينة من الرقي والتقدم فان مسألة المشاركة السياسية للمرأة تعد من قضاياه الاساسية ، كما يعد مؤشر على المستوى الديمقراطي ووعي النظام السياسي وتوجيه التنمية للانتفاع بقدرات المرأة السياسية .

وشهد المجتمع الاردني في العقود الماضية تحولات سياسية و اجتماعية واقتصادية كان من ابرزها زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية الا ان مشاركة المرأة الاردنية كانت ضئيلة قياساً بمشاركة الرجل. وللمشاركة السياسية اوجه عديدة منها المشاركة في السلطة التشريعية والمشاركة في المجالس المحلية والمشاركة في الاحزاب السياسية وغيرها من اوجه المشاركة السياسية .

وفي هذه الدراسة نحاول ان نرصد نسبة تمثيل المرأة الاردنية في المجالس النيابية والاحزاب السياسية والاسباب التي ادت الى ضعف هذا التمثيل على الرغم من مرور سنوات طويلة على الاعتراف بحق المرأة الاردنية بالمشاركة في الحياة السياسية ، كما سنحاول معرفة اهم المعوقات التي ادت الى ضعف مشاركتها في الحياة السياسية .

اشكالية الدراسة

ان موضوع المشاركة السياسية وعلى وجه الخصوص تمثيل المرأة في المجالس النيابية والاحزاب السياسية جذب الجدل والاهتمام بين النساء بشكل خاص والمهتمين بالسياسة في العالم بشكل عام كنتيجة للتحول الديمقراطي الذي شهده العالم.وعلى الرغم من الدستور الاردني والتشريعات في الاردن قد منحت المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل للمشاركة في مختلف الاصعدة والمستويات الا انه لازالت مشاركة المرأة الاردنية في الحياة السياسية ضئيلة ، مما يبرز مشكلة تواجه المرأة الاردنية تتعلق في معوقات مشاركتها في الحياة السياسية وتسعى هذه الدراسة الى الاجابة على التسؤلات الاتية:

١.ما هو واقع مشاركة المرأة الاردنية في الحياة السياسية؟

٢.ما هي المعوقات التي تحول دون مشاركة النساء في الحياة السياسية ،وما هي الاليات والحلول القانونية لمعالجة هذه الاشكلية؟

فرضية الدرسة

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تنامي مشاركة المرأة السياسية يزيد من تعزيز الديمقراطية ويحقق التمثيل الفاعل لكل شرائح المجتمع الاردني والعكس صحيح.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى القاء الضوء على واقع مشاركة المرأة الاردنية في الحياة السياسية للمدة من (١٩٨٩-٢٠١٦) من خلال معرفة نسبة تمثيلها في المجالس النيابية والاحزاب السياسية ، ومعرفة اهم التحديات او المعوقات التي تعترض مسيرة المرأة في العمل السياسي ،وبهذا يكمن اهمية هذه الدراسة من ان دور المرأة في الحياة السياسية وممارستها لحقوقها السياسية ، ومشاركتها في العمل السياسي يسهم في دفع مسيرة الديمقراطية خاصة في المرحلة الحالية التي تسنهدف تحولاً كبيراً في عملية الاصلاح السياسي في الاردن.

المطلب الاول: مفهوم المشاركة السياسية واهميتها

اولاً :مفهوم المشاركة السياسية

ان اصل مفهوم المشاركة السياسية غربي، فهو نتاج الديمقراطية الغربية ، ويعد مفهوم المشاركة السياسية احد المفاهيم المثيرة للجدل والخلاف في الراي بين الباحثين السياسيين والكتاب المهتمين بالشأن العام على حدا سواء. فالبعض يقصر هذا المفهوم على مجرد السلوك السياسي للمواطنين في الحياة السياسية ومن هؤلاء الكتاب (لوسيان باي) الذي عرف المشاركة السياسية بأنها " تعني مشاركة اعداد كبيرة من الافراد والجماعات في الحياة السياسية " [(١)]، ويتسع هذا المفهوم لدى البعض ليشمل السلوك السياسي للمواطنين في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات على كافة المستويات من خلال المجالس المنتخبة فيعرف الدكتور (كمال المنوفي) المشاركة السياسية من خلال مزاولة الارادية لحق التصويت او

الترشيح للهيئات المنتخبة ، او مناقشة القضايا السياسية مع الاخرين ، او الانضمام الى منظمات المجتمع المدني " [٢] ويتضمن هذا المفهوم لدى البعض الاخر تلك المشاركة الطوعية من جانب المواطنين في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات واختيار النخب الحاكمة على كافة المستويات اذ يعرفها (مايرون واينر) " اي فعل طوعي ناجحاً كان ام فاشلاً ، منظم أم غير منظم ، عرضياً ام متواصلا مستخدماً وسائل شرعية او غير شرعية ، القصد منه التأثير في انتقاء السياسات العامة وادارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسين على اي مستوى حكومي محلياً كان ام وطنياً "[٣]، كما يربط البعض في اطار تعريفه للمشاركة السياسية بين السلوك السياسي للمواطنين وعدة متغيرات اخرى مؤثرة تشمل الوعي والاهتمام السياسي لدى لافراد ، وكذلك اتجاهاتهم وارائهم ازاء مفردات البيئة السياسية المحيطة.

وفي الواقع نلاحظ عند مراجعة الادبيات العربية والغربية المعاصرة ان مفهوم المشاركة السياسية يتضمن كافة الابعاد والمستويات السابق ذكرها.فالسلوك السياسي للمواطنين في اي مجتمع معاصر يصعب تفسيره بمعزل عن دراسة درجة الوعي والاهتمام السياسي للافراد ، كما يصعب ايضاً تفسير السلوك السياسي للمواطنين بمعزل عن معرفة اتجاهاتهم وارائهم ازاء مفردات البيئة السياسية المحيطة بما تشتمل عليه من نظام حاكم واحزاب سياسية ونظام انتخابي وآليات صنع القرار ، وجدوى ممارسة الحقوق الانتخابية ، اضافة الى ما تتبناه الدولة من تشريعات وقوانين واطر مؤسسية تسهم في تنظيم الممارسة الديمقراطية[٤] .

ويلاحظ انه بالرغم من كثره التعاريف التي اعطيت لمفهوم المشاركة السياسية الا ان اغلبها لم تشير الى موقع المرأة منها ، ولعل التعريف الاقرب الى الاقرار بحق المرأة في المشاركة السياسية من خلال الاقرار بما يجب ان تتضمنه هذه المشاركة من تكافؤ الفرص الممنوحة لجميع المواطنين وقيامها على اساس عدم التمييز واللذان يُعدان الاساس في مشاركة المرأة السياسية ، وهو ما ذهب اليه كل من الدكتور (داود الباز) والدكتور (عمر الخطيب) ، حيث عرف الاول المشاركة السياسية بأنها " اعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والاسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه ، اذ يكون بامكانهم صياغة

الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون الحياة في ظله "[٥]، اما الثاني فقد عرفها على انها " ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لافراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها واطلاق قواها الخلاقة بما يحقق اهدافها المرجوة "[٦]. ومن تلك التعاريف نستنتج ان مصطلح المشاركة السياسية لايعني هو الذهاب للادلاء بالصوت في عمليات الاقتراع النيابية وحسب وانما يندرج تحت هذا المفهوم من الحقوق والانشطة والممارسات بما في ذلك حق المرأة في التصويت والترشيح وممارستها لذلك في اطار جميع العمليات الانتخابية للبرلمان ، والنقابات المهنية والمجالس الادارية للمؤسسات والحكم المحلي والاتحادات وغيرها من هيئات التمثيل والتوجيه في المجالات الادارية والتنظيمية وذلك على قدم المساواة مع الرجل وبدون اي شكل من اشكال التمييز والتحيز[٧] .

وعلى اساس ما تقدم نلاحظ ان المشاركة السياسية تمثل اساس الديمقراطية وتعبيرا عن سيادة الشعب ، وتقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية تتكون من الرجال والنساء الذين يتوفر لديهم شعور بالانتماء الى هذه المجموعة البشرية وبضرورة التعبير عن ارادتها متى توفرت لديهم الامكانيات المادية والمعنوية ووسائل او اليات التعبير . وترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشان العام ومشاركة المواطنين سواء كانوا رجال ام نساء في انجازه.فهي اذن ارقى تعبير للمواطنة التي تمثل في جملة النشاطات التي تمكن المواطنين والمواطنات من ممارسة السلطة السياسية ، ولتحقيق هذا الهدف ، تقوم المشاركة السياسية على الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء والرجال وتفترض الاعتراف على قدم المساواة بين النساء والرجال بمجموعة الحقوق العامة والحريات الاسياسية التي بدونها لا يمكن ان يقوم المواطن والمواطنة بهذه المهمة ، وكما تفترض التمتع بهذه الحقوق واحترامها حتى تحترم ارادة المواطنين ويتمكن الشعب بنسائه ورجاله من التعبير عن ارائه وارادته .

ثانياً: اهمية المشاركة السياسية للمرأة

قبل معرفة اهمية المشاركة السياسية للمرأة لابد من ان نذكر ان بدايات القرن الجديد شهد تطوراً ملحوظاً للاهتمام بوضع المرأة ومكانتها في المجتمعات العربية وخاصة المجتمعات ذات الطابع التقليدي او البدوي سواء من قبل الباحثين والدارسين او من قبل المنظمات الدولية والمحلية او من قبل منظمات المجتمع المدني ، وهناك عدة عوامل ساهمت في التحول المجتمعي تجاه قضايا المرأة ، وياتي في مقدمة هذه العوامل[٨] :

١. الاهتمام الدولي بمسألة تمكين المرأة من منظور حقوقي ، لاسيما في الدول النامية ، وهو اهتمام تجاوز المنظور الدعائي والخدمي الضيق الذي ظل سائداً لمدة ليست بالقصيرة ، الامر الذي اصبح معه قضايا المرأة على قمة اولويات الاجندة واحد المحاور الرئيسية للعديد من المؤتمرات الدولية التي تنظمها الامم المتحدة .
٢. توجيه غالبية الدول العربية نحو اعطاء مزيد من الحقوق للمرأة ، حتى اصبح موضوع تمكين المرأة من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واحد ابرز آليات عملية الاصلاح السياسي في غالبية البلدان العربية .
٣. نمو المجتمع المدني العربي ، وتطور الجمعيات النسائية من داخله ، ادى الى تزايد الوعي المجتمعي والنسائي بأهمية مواجهة المشاكل والصعوبات التي تعوق دورها كشريك للرجل في الحياة ، كما وفرت آليات مجتمعية جديدة لمواجهة قيود الموروث الثقافي والاجتماعي اضافة الى التوافق مع المنظور العالمي لحقوق الانسان.

اما اهمية تناول موضوع مشاركة المرأة السياسية فترجع الى الاتي[٩]:

١. التنمية في تعريفها هي كشف عن الامكانات المدخرة في المجتمع ، باعتبارها ان المرأة هي نصف المجتمع ، فان الاهتمام بمشاركتها في الحياة السياسية وفي المجالات الاخرى ، هو كشف عن امكانات المرأة المدخرة والتي تضاعف حجم القدرات لدى المجتمع ويدفع بالتالي بمعدلات نموه الى مستويات اعلى .

٢. ان مشاركة المرأة في الحياة السياسية سوف يرسخ لديها مضمون المواطنة الذي يعني – ضمن مايعنيه– ان تمنح ولاءها لفكرة الدولة فقط، وهذا بدوره يقود الى دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.
٣. ان المشاركة السياسية للمرأة ستساعد على منحها حصانة ثقافية وفكرية تحول دون اختراقها بتوجيهات من الخارج تستهدف زعزعة ثوابتها الدينية ومن ثم الثوابت الدينية لافراد اسرتها.
٤. توسيع قاعدة التمثيل في الهيئات البرلمانية ، الامر الذي يزيد من قوة وعمق تمثيلها للمجتمع ، مما يعمق مفاهيم الانتماء الوطني والاعتزاز القومي ، وينمي قوة العطاء وفعالية الانتاج، ويعزز مكانتها في المجتمع وتطوير مهاراتها في تربية اجيال فاعلة وواعية، بالاضافة الى تعزيز وتوظيف طاقة الامة جميعها في سبيل تحقيق التنمية الشاملة .

وهناك العديد من الايجابيات من مشاركة السياسية للمرأة والتي يمكن ان نوجزها [١٠]:

١. تحسين صورة وتجربتها الديمقراطية من خلال تمكين المرأة ، وهي نصف المجتمع من التمثيل البرلماني ، وتزداد قيمة هذا التمثيل وانعكاساته من خلال على صورة الدولة سيما اذا كانت من دول عالم الجنوب اذ تهتم مجتمعاتنا بانها محافظة ومتزمتة ولاتحظى فيها المرأة بالمساواة مع الرجل.
٢. ان التطور العالمي الكبير الذي تحقق للمجتمعات المعاصرة ، اعطى فرصاً للتنافس مع الرجل وبالتالي حسن من فرص وصولها الى البرلمان ، وفي هذا تعزيز للعمل البرلماني بما لدى بعض النساء المؤهلات من الخبرات ومهارات للمشاركة في معالجة القضايا المجتمعية التي تواجه السلطات العامة.
٣. تمكين القطاع النسائي من التعبير عن قضاياه وطرح مشكلاته ومراجعة التشريعات التي تتناول هذه القضايا وبما يساعد في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة للنساء والرجال على حد سواء .

المطلب الثاني: الاطر التشريعية والقانونية المحلية التي تنظم المشاركة السياسية للمرأة الاردنية

لقد شارك الاردن في العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة وحماية حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنع التمييز ضد المرأة في شتى مناحي الحياة واوجه العمل المختلفة ، فقد صادق الاردن على العديد من الاتفاقيات والمواثيق ذات الصلة بالمرأة ، منها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(١١).

ولكن من اهم الاتفاقيات التي وقع عليها الاردن هي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة " سيدو" عام ١٩٩٢ ، والتي تمثل صك شامل بجمع كل الحقوق المنصوص عليها في الاعلانات والاتفاقيات السابقة المتعلقة بحقوق الانسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص ويضيف اليها قائمة بالحقوق التي من حق المرأة التمتع بها(١٢).

وتنص مادتها السابعة على ضرورة ان تتخذ الدول الاطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز في الحياة السياسية والعامة للبلد ، وبوجه عام تكفل للمرأة قدم المساواة مع الرجل حق التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة واهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب اعضائها بالاقتراع العام والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة في شغل الوظائف العامة وتادية جميع المهام على جميع المستويات الحكومية(١٣).

اما فيما يتعلق بالمؤتمرات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة فقد شارك الاردن في العديد منها ولكن ابرزها مؤتمر المرأة العالمي الثالث والمنعقد في نيروبي عام ١٩٨٥ " الاستراتيجية المستقبلية لتقديم المرأة حتى عام " ٢٠٠٠، فقد افادت المادة (٣) الفقرة(٨٦) من الاستراتيجية بضرورة ان تكثف الحكومات والاحزاب السياسية جهودها لتشجيع وكفالة المساواة في اشتراك المرأة في جميع الهيئات التشريعية والوطنية والمحلية وتحقيق العدالة في المرأة في المناصب العليا في الفروع التشريعية والتنفيذية والقضائية التابعة لها(١٤).

اما فيما يتعلق بالدستور الاردني فمن خلال مراجعة نصوص القوانين الاردنية والخاص بالانتخاب والترشيح يظهر بأن المشرع الاردني منح هذا الحق للجميع دون تمييز على اساس الجنس ، اذ اعتمدت هذه القوانين الكفاءات والمؤهلات الا ان هذه القوانين منحت المرأة نسبة محددة للتمثيل من خلال نظام الكوتا ، يذكر ان عدة تعديلات اجريت على القوانين الخاصة بالانتخابات خلال السنوات الماضية فيما يتناسب والتحولات التي شهدها المجتمع الاردني ، وكانت هذه القوانين قد جرى عليها تعديلات عديدة [١٥]، ويعود ذلك الى التحولات والانفتاح الذي تواجهه المملكة الاردنية ، وكان اخر تعديل على هذه القوانين عام ٢٠١٦•.

وينص الدستور الاردني في الفصل الثاني منه على حقوق الاردنيين وواجباتهم من دون تفريق بين الرجال والنساء ، كما نصت الفقرة(١) من المادة (٦) منه على الاتي " الاردنيون امام القانون سواء ولاتمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفو في العرق او اللغة او الدين "، كما توخى الدستور عدم التفريق بين الرجل والمرأة من حيث المواطنة الواحدة فنصت الفقرة (١) من المادة (٢٢) منه على " ان لكل اردني حق تولي المناصب العامة بالشروط المعنية بالقوانين والانظمة" ، كذلك افادت الفقرة (١) من المادة (١٦) منه " ان الاردنيين الحق في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية"[١٦].

ومن ذلك يتضح ان الدستور الاردني لم يميز بين الرجل والمرأة وان كان يؤخذ على نصوصه عدم تاكيدها ضرورة التمييز لاعتبار " الجنس" اسوة بما يتعلق بالعرق او الدين او اللغة.

المطلب الثالث: المشاركة السياسية للمرأة الاردنية في المجالس النيابية والاحزاب السياسية

ان تشخيص واقع مشاركة المرأة ، يمثل خطوة اساسية لفهم الواقع الحقيقي لهذه المشاركة، وهذا التشخيص يقتضي اولاً ،معرفة مشاركة المرأة ضمن المجالس النيابية،,ومروراً

بمشاركة المرأة ضمن الاحزاب السياسية ،وصولاً الى فهم المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية الكاملة للمرأة .

استبعدت المرأة الاردنية من المشاركة السياسية لعقود طويلة منذ تأسيس امارة الاردن عام ١٩٢١، وعلى الرغم من حصول الاردن على الاستقلال عام ١٩٤٦ (، الا ان المرأة الاردنية بقت محرومة من حقوقها السياسية حتى عام ١٩٧٤ ، اذ اصدرت الملكية الاردنية في تلك السنة قانون معدل لقانون انتخاب مجلس النواب رقم (٨) يمنح المرأة الاردنية حق الترشيح للمجالس النيابية)[١٧]، كما منح المرأة الاردنية حق الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية عام ١٩٨٢ كناخبة ومرشحة ،وبذلك تكون تاسع دولة عربية يتم الاعتراف فيها للمرأة من حيث التصويت[١٨].ومارست حقها كناخبة ومرشحة عام ١٩٨٩ [١٩].

ادى الانفراج السياسي الذي وقع عام •١٩٨٩،الى تطور لافت على مشاركة المرأة الاردنية في الحياة السياسية، فقد دخل الاردن منذ ذلك التاريخ مرحلة جديدة في العلاقة بين الحكم والشعب، اثر الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي عمت البلاد مطالبة بالاصلاح السياسي والاقتصادي وعودة الحياة البرلمانية ، وعكست تلك التطورات الجديدة في ثلاث قضايا رئيسية[٢٠]:

- اجراء انتخابات نيابية شاملة عام ١٩٨٩، بعد انقطاع دام حوالي ٢٢ عاما اي منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧.
- الغاء قانون الاحكام العرفية عام ١٩٩١، بعد فرضها منذ عام ١٩٥٧.
- اقرار قانون الاحزاب السياسية عام ١٩٩٢، بعد زمن طويل من حظر الاحزاب المفروضة منذ عام ١٩٥٧.

هذه التطورات النوعية في الحياة السياسية ، اسهمت ولاشك في احداث مناخات منفتحة ، بعيدة عن السياسات العرفية ، وهو العامل الرئيسي الذي بدوره ادى تطور المشاركة السياسية للمرأة الاردنية.

ووصفت المشاركة السياسية للمرأة الاردنية بأنها ضعيفة على الرغم من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها الاردن بعد عام ١٩٨٩ والذي شهد عودة الحياة الديمقراطية [٢١]. والتي اعتبرها البعض نقطة تحول في التاريخ الاردني تقود الى الديمقراطية تتطور الى التداول السلمي للاحزاب السياسية والحركات السياسية عند طريق الاقتراع الا انها لم تخرج عن الاطار الشكلي في الممارسة الديمقراطية.

ولان مجالات المشاركة السياسية كثيرة ، اذ تشمل المشاركة في المجالس النيابية والسلطة القضائية والمشاركة في الاحزاب السياسية والمشاركة في المناصب الوزارية والمشاركة في التجمعات المهنية وغيرها من المجالات ،فأننا في البحث سنقتصر على مجالين فقط وهو المشاركة في المجالس النيابية والمشاركة في الاحزاب السياسية.

١- المشاركة السياسية للمرأة الاردنية في المجالس النيابية

وتتكون المجالس النيابية في الاردن من مجلس الأمة الذي ينقسم بدوره الى مجلس النواب ومجلس الاعيان، ويعزى الى الملك مسؤولية تعيين اعضاء مجلس الاعيان بينما يتم انتخاب اعضاء مجلس النواب من قبل الشعب[٢٢]، وسنتناول المشاركة السياسية للمرأة الاردنية في المجلسين .

فيما يتعلق بمجلس النواب الاردني فانه اعضائه يتم انتخابهم من قبل الشعب ، ويختلف عددهم من دورة الى اخرى ، اما بالنسبة لمشاركة المرأة الاردنية في الانتخابات النيابية الاردنية فلابد من تقسيم مشاركتها الى مرحلتين ، المرحلة الاولى ماقبل نظام الكوتا وتشمل الانتخابات النيابية ، للاعوام ١٩٨٩ ،١٩٩٣ ،١٩٩٧، ومرحلة ما بعد نظام الكوتا وتشمل الانتخابات النيابية للاعوام ٢٠٠٣،٢٠٠٧،٢٠١٠،٢٠١٣،٢٠١٦.

المرحلة الاولى : مرحلة ماقبل نظام الكوتا

فيما يخص المرحلة الاولى فيتضح من خلال الجدول رقم (١)

السنة	عدد المرشحين	عدد المرشحات	نسبة المرشحات%	عدد مقاعد مجلس النواب	عددالفائزات
١٩٨٩	٦٣٥	١٢	٢%	٨٠	لايوجد

١٩٩٣	٥٣١	٣	%٠،٦	٨٠	١
١٩٩٧	٥٤٤	١٧	%٣,١	٨٠	لايوجد

المصدر : البيانات من صندوق الامم المتحدة الانمائي اليونيفيم ،٢٠٠٢، تقرير اوضاع المرأة الاردنية ، عمان ، ص٤٥.

ويتضح من الجدول اعلاه ان نسبة تمثيل المرأة الاردنية في مجلس النواب منذ عام ١٩٨٩ ولحد عام ١٩٩٧ لا تتعدى نسبة٣% .ففي عام ١٩٨٩ لا يوجد فائزة واحدة في انتخابات مجلس النواب للعام ١٩٨٩ من النساء على الرغم من ان عدد المرشحات بلغ (١٢) مرشحة ورغم أن النسبة كانت متدنية إذ بلغت ٢% غير أنها كانت خطوة هامة من أجل اختراق احتكار الرجال للمجالس النيابية، اما في العام ١٩٩٣ فقد فازت مرشحة واحدة من اصل ثلاث مرشحات وكان نجاحها يدل على أن المجتمع الأردني يوافق على مشاركة المرأة في الحياة العامة، كما أن نسبة تصويت الإناث في بعض الدوائر زادت عن نسبة تصويت الرجال وهذا مؤشر جيد لصالح المرأة[٢٣]. ، اما انتخابات عام ١٩٩٧ فهي شبيهة بانتخابات ١٩٨٩ من حيث عدم فوز اي مرشحة على الرغم من ان عدد المرشحات بلغ (١٧) مرشحة[٢٤].ويرجع البعض ان انحسار عدد المرشحات في هذه الانتخابات الى اصدار الحكومة الاردنية قانون تم بمقتضاه تغير نظام الانتخابات من القائمة المفتوحة الى نظام الصوت الواحد " صوت واحد لكل مواطن" [٢٥]،، والذي اعتبره البعض اهم انتكاسة للديمقراطية الاردنية ، اذ جوبه القانون بالرفض من المعارضة الداخلية وصلت الى حد المقاطعة من قبل بعض التيارات والقوى السياسية العامة[٢٦] اذ اعتبر البعض ان نظام الصوت الواحد يعزز نظام الفكر العشائري التقليدي والهيمنة الذكورية ، مضعفاً الفرصة امام وصول المرأة الى مجلس النواب[٢٧].

المرحلة الثانية: مرحلة اعتماد نظام الكوتا النسائي

يقصد بالكوتا تخصيص عدد من المقاعد في البيئات التشريعية للنساء. كما عرفت بأنها تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس النيابية، .ومفهوم الكوتا ليس عربي الاصل ولم يرد لو معنى في معاجم اللغة العربية، وبالرجوع الى الكلمات ذات الدلالة القريبة مثل الحصة نجدها تعني: النصيب و تعني ذات المعنى الذي يعنية مصطلح الكوتا. اما في اللغة االانكليزية

quotaتعني نصيب أو حصة نسبية كذلك الحال في اللغة الفرنسية مصطلح quota an(n)،quote(adj)، qute porthيعني نصيب أو حصة نسبية، قسمة، مقدار[٢٨].

تتنوع أشكال الكوتا من حيث هي كوتا قانونية أو دستورية، أو كوتا حزبية طوعية . فالكوتا الدستورية هي تلك التي ينص عليها الدستور صراحة. بينما الكوتا القانونية هي تلك التي ينص عليها صراحة قانون الإنتخاب، أو قانون الأحزاب السياسية، أو أي قانون آخر مطبق في البلد المعني. ومن حيث المضمون، تستند الكوتا الدستورية والقانونية إلى نصوص تشريعية تلتزم الأحزاب أو الكيانات السياسية بتطبيقها. وفي حالة عدم الالتزام، تتعرض هذه الأحزاب أو الكيانات إلى مخالفات يحددها القانون. وتتنوع عادة من استبعاد المرشحين، وقد تصل إلى استبعاد الحزب السياسي المخالف .أما الكوتا الطوعية فيتم تبنيها طوعاً من قبل الأحزاب السياسية لضمان ترشيح عدد محدد، أو نسبة محددة، من النساء على قوائم الحزب. وكما هو واضح من الاسم، فإن هذا الشكل من أشكال الكوتا غير ملزم، ولا ينتج عن عدم الإلتزام به أي مخالفة[٢٩].

وظهرت فكرة الكوتا النسائية نتيجة للتراجع الذي أصاب وضع المرأة في الحياة العامة والسياسية ونتيجة لتجربة النساء في الانتخابات السابقة إلى جانب الاطلاع على التجارب العالمية نجد أن الاقتناع زاد لدى الرأي العام سواء في الأردن أو الدول الأخرى بضرورة تخصيص حصة للنساء في الانتخابات. خاصة وان هناك العديد من الفعاليات النسائية وافقت على إيجاد هذا النظام كحل مرحلي مؤقت بعد أن كانت تعارضه سابقاً ونتيجة لذلك شكلت الحكومة الأردنية لجنة الكوتا النسائية في الأردن في نهاية سنة ٢٠٠٢، والتي انبثقت عن هيئة لجان الأردن أولاً وأوصت بتخصيص (٦) مقاعد للنساء في مجلس النواب من مجموع المقاعد البالغ (١١٠) مقاعد، وفي ضوء ذلك، نظمت الحكومة الانتخاب بقانون معدل رقم (١١) لسنة ٢٠٠٣[٣٠].، وعلى اثر حل مجلس النواب الخامس عشر قامت الحكومة الاردنية باصدار قانون مؤقت للانتخابات رقم (٩)

لعام ٢٠١٠ الذي خصص للنساء اثنى عشرا مقعداً ، وبذلك بموجب نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها الرقم (٢٦) لعام ٢٠١٠[٣١]، والذي رفع نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب السادس عشر الى ١٠% ، وفي العام ٢٠١٢ تمت زيادة عدد المقاعد لتصبح خمسة عشر مقعداً من اصل (١٥٠) لتبقى نسبة تمثيل المرأة كما هي في القانون السابق ، وهي ١٠% . وفي عام ٢٠١٦ اصدر الملك الاردني عبدالله الثاني قانون الانتخابات الذي تم بموجبه تقسيم الاردن الى (١٥) دائرة انتخابية والذي تم بموجب المادة (٨) الفقرة (ب) تخصيص لنساء (١٥) مقعداً بواقع مقعد لكل محافظة وبلغ عدد عضاء مجلس النواب الى (١٣٠) [٣٢].

في الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٣ ومابعدها فقد تم العمل بنظام "الكوتا" النسائي في الاردن ، مخصصة ستة مقاعد للنساء كحد ادنى مع الاحتفاظ لهن بحق المنافسة على المقاعد الاخرى كافة [٣٣].ويوضح الجدول ادناه نسبة تمثيل المرأة الاردنية في مجلس النواب بعد اعتماد نظام الكوتا النسائي

الجدول رقم (٢)

السنة	عدد المرشحين	عدد المرشحات	النسبة %	عدد مقاعد مجلس النواب	الفائزات ضمن الكوتا	الفائرات خارج الكوتا
٢٠٠٣	٧٦٥	٥٤	%٧,١	١١٠	٦	
٢٠٠٧	٨٨٥	٢١٢	%٦,٣	١١٠	٦	
٢٠١٠	٧٦٣	١٤٢	%١٠,٨	١٢٠	١٢	
٢٠١٣	١٢٣٤	١٩١	%١٢،٧	١٥٠	١٥	٣
٢٠١٦	١٢٣٨	٢٥٥	%١٧	١٣٠	١٥	٥

المصدر: تم جمع البيانات من خلال الموقع الالكتروني للهيئة المستقلة للانتخابات – الاردن انترنيت **www.entikhabat.jo**

ويتضح من الجدول اعلاه زيادة نسبة مشاركة المرأة في مجلس النواب الاردني في الانتخابات ٢٠٠٣،٢٠٠٧،٢٠١٠،٢٠١٣، ٢٠١٦ مقارنة بالانتخابات ١٩٨٩،١٩٩٣،١٩٩٧، الا ان هذا الزيادة كانت متواضعه ، اذا كانت نسبة مشاركتها في انتخابات ٢٠٠٣ هي ٧,١% ، وانخفضت هذه النسبة في انتخابات عام ٢٠٠٧ اذ بلغت ٦,٣٦% ، ثم رجعت للصعود بشكل تدريجي في انتخابات ٢٠١٠ بنسبة ١٠,٨٣%. وفي هذه الانتخابات لم تفز اي من النساء خارج نظام الكوتا بشكل تنافسي، اما انتخابات عام ٢٠١٣، فقد جرى تعديل لقانون الانتخاب وزيادة عدد المقاعد الى (١٥٠) خصص (١٥) مقعد للكوتا لكل محافظة مقعد، ولدوائر البدو ثلاث مقاعد وارتفعت نسبة مشاركة النساء لتصل الى (١٢%) و(١٥) مقعدا بالكوتا بواقع (١٨) مقعد من اصل (١٥٠) مقعد [٣٤].

اما انتخابات عام ٢٠١٦ فقد سجلت اعلى نسبة للمشاركة السياسية للمرأة الاردنية سواء من حيث عدد المرشحات حيث بلغ عدد المرشحات (٢٥٥) مرشحة او من حيث عدد الفائزات بالمقاعد بشكل تنافسي بفوزها (٥) مقاعد.

وهذا يعني ان مجموع النساء التي فازن بالانتخابات مجلس النواب منذ عام ١٩٨٩ ولغاية انتخابات ٢٠١٦ . هي (٥٤) امراة ، (٩) فقط فازن دون نظام الكوتا و (٤٥) امراة فازت عن طريق الكوتا النسائية ، وهي عدد قليل جدا اذا ما تم مقارنته بالدول المتقدمة .

اما مجلس الأعيان فيتالف ، بما فيه الرئيس ، من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب ، ويتم تعيين الأعضاء من قبل الملك مباشرة ضمن شروط حددها الدستور[٣٥].

جدول رقم (٣)

السنة	عدد الرجال	النساء	النسبة النساء	المجموع
١٩٨٩	٣٩	١	٤%	٤٠
١٩٩٣	٣٨	٢	٥%	٤٠
١٩٩٧	٣٧	٣	١,٣%	٤٠
٢٠٠١	٣٧	٣	١,٣%	٤٠

٢٠٠٣	٤٨	٧	%١٢	٥٥
٢٠٠٥	٤٩	٦	%١٠	٥٥
٢٠٠٩	٤٨	٧	%١٢	٥٥
٢٠١٠	٥١	٩	%١٥	٦٠
٢٠١١	٥٤	٦	%١٠	٦٠

المصدر : البيانات من موقع مجلس الاعيان الاردني ، المملكة الاردنية الهاشمية، **www.senate.jo/content**

ويتضح من الجدول اعلاه ان ملك الاردن لم يعين اكثر من ٣ سيدات في مجلس الاعيان من ١٩٨٩ ولغاية ٢٠٠١، ويبدو ان الكوتا النسائية الي جرى العمل بها بعد عام ٢٠٠٣ ، دفعت الملك الى تطبيقها في مجلس الاعيان ايضا حيث تم تعيين (٧) سيدات في العام ٢٠٠٣ و (٦) لعام ٢٠٠٥ ، (٧) لعام ٢٠٠٩ ، وازدات لتصل (١٠) سيدات عام ٢٠١٠ ، ثم رجعت لتخفض تعيينات في المجلس عام ٢٠٠١ ليصل (٦) فقط .

٢. مشاركة المرأة الاردنية في الاحزاب السياسية

تمثل الاحزاب السياسية احد اهم الجسور من اجل المشاركة السياسية وتحديداً من اجل تأطير المشاركة في الانتخابات وبلوغ المناصب النيابية ، كما انها تلعب دوراً مهماً في تحديد الترشيحات ورئاسة اللجان البرلمانية او تول الحقائب الوزارية ، كما يمكن ان تقوم الاحزاب السياسية بدور محوري في تدعيم المشاركة السياسية للمرأة او العكس ، اذ انها تؤثر او تسعى على الاقل للتأثير في الراي العام(٣٦).

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة الاردنية في حركات تاسيس الاحزاب ، فتشير البيانات الى ان النساء شاركن في الهيئات التاسيسية لما مجموع (٣٣) حزباً من المجموع الكلي للاحزاب (٣٦) ، وهذا موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

ت	عدد المؤسسين	ذكور	اناث	المجموع	النسبة
١	حزب البعث العربي الاشتراكي	٧٥	٠	٧٥	%٠
٢	الحزب الشيوعي الاردني	٦٦	٥	٧١	%٧
٣	حزب جبهة العمل الاردني	٣٠١	١١	٣١٢	%٣.٥

٤	حزب الشعب الديمقراطي الاردني(حشد)	٨٨	١٢	١٠٠	%١٢
٥	حزب المستقبل	١٥٤	٤	١٥٨	%٢.٥
٦	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني	٨٩	٥	٩٤	%٥
٧	الحزب التقدمي	٥٤	٥	٥٩	%٨
٨	حزب البعث العربي التقدمي	٧٦	٠	٧٦	%٠
٩	حزب الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية (دعاء)	٦١	١١	٧٢	%١٥
١٠	حزب العمل القومي (حق)	٦١	١	٦٢	%١.٥
١١	حزب الجبهة الاردنية العربية الدستورية	٦٢	٣	٦٥	%٥
١٢	حزب الاحرار	٥٢	٥٣	١٠٥	%٥٠
١٣	حزب اليسار الديمقراطي الاردني	٢٧٦	١	٢٧٧	%٠.٣
١٤	حزب الانصار العربي الاردني	٧٩	٦	٨٥	%٧
١٥	حزب السلام الاردني	٩٠	١٦	١٠٦	%١٥
١٦	حزب الامة	٥٧	٢	٥٩	%٣
١٧	حزب الارض العربية	٦٣	٤	٦٧	%٦
١٨	الحزب الوطني الدستوري	٩٠٩	٤١	٩٥٠	%٤
١٩	حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية	٥٥	٨	٦٣	%١٣
٢٠	حزب العمل الاردني	٦٠	٤	٦٤	%٦
٢١	حزب الاجيال الاردني	٥٦	٤	٦٠	%٧
٢٢	حزب الفجر الجديد العربي الاردني	٧٠	٠	٧٠	%٠
٢٣	حزب النهضة الاردني	٢١٨	١٨	٢٣٦	%٨
٢٤	حزب الخضر الاردني	٥٣	٤	٥٧	%٧
٢٥	حزب حركة حقوق المواطن الاردني (حماة)	٥١	٢	٥٣	%٤
٢٦	حزب الشغيلة الشيوعي الاردني	٤٨	٥	٥٣	%٩
٢٧	حزب حركة لجان الشعب الاردني	٦١	٤	٦٥	%٦
٢٨	حزب الرفاه الاردني	٣٩	١٤	٥٣	%٢٦
٢٩	حزب الوسط الاسلامي	١١٥	٧	١٢٢	%٦
٣٠	الحزب العربي الاردني	٤٣	٩	٥٢	%١٧
٣١	حزب الرسالة	٥٢	١٠	٦٢	%١٦
٣٢	حزب العهد	٥٥	١٩	٧٤	%٢٦

٣٣	حزب العدالة والتنمية الاردني	٣٧	١٦	٥٣	%٣٠
٣٤	حزب الحرية والمساواة	٤١	١٠	٥١	%٢٠
٣٥	الحزب الوطني الاردني	٧٤	٥٧	١٣١	%٤٣.٥
٣٦	حزب الشهامة الاردني	٣٢٠	٢٦٠	٥٨٠	%٤٤

المصدر: موقع وزارة الشؤون السياسية ، المملكة الاردنية الهاشمية ، انترنيت : .www.moppa.gov.jo

المطلب الرابع: معوقات المشاركة السياسية للمرأة الاردنية

تواجه المشاركة السياسية للمرأة في الأردن تحديات كثيرة ومتعددة مما يحد من مشاركتها السياسية ، ومن هذه المعوقات

اولاً:المعوقات السياسية

تتأثر واقع المرأة الاردنية بالاوضاع السائدة في الاردن بشكل خاص والمنطقة بشكل عام ، ففي الاردن كانت الفعاليات السياسية المختلفة من وجود القوانين المقيدة للحريات العامة مثل قانون الاجتماعات لعام ٢٠٠١ وقانون مكافحة الارهاب لعام ٢٠٠٦ وقوانين الانتخابات البلدية التي تقوم مبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد الذي يستند إلى مبدأ الصوت الواحد وقد اعاد العملية الانتخابية إلى اطارها العشائري العائلي. ومن المعروف إن هذه البنى الاجتماعية التقليدية تفضل دعم مرشح رجل عوضاً عن مؤازرة المرأة المرشحة دون النظر إلى أهلية المرشح/ المرشحة وكفاءتها[٣٧]. وكما تأثر واقع المرأة الاردنية بما يحصل في المنطقة بشكل عام ومنها الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، وقد اثر على طبيعة العمل السياسي في الاردن بشكل كبير [٣٨].

ثانياً: المعوقات الاجتماعية

١. اذا كانت التنشئة الاجتماعية هي تطبيع الفرد بعادات وتقاليد وثقافة المجتمع وتكييفه مع البيئة الاجتماعية ، فان هذه التنشئة تقوم في مجتمعاتنا على أساس عزل المرأة ورفع من شأن الذكور والهيمنة الذكورية ، بحيث تكون ادوار المرأة ثانوية ومحصورة ضمن مربعات لايسمح الواقع الاجتماعي بتجاوزها الا ماندر[٣٩] . وان المجتمع الاردني وبحكم نشأته وتكوينه الاجتماعي ، مازال مجتمعاً ذكورياً ، ومازال

مجتمعاً ابوياً بطريركياً، زعيم القبيلة ، شيخ العشيرة ، هو صاحب القول الفصل في تقرير امر المشاركة من عدمها[٤٠].

٢. عدم وعي النساء بالحقوق الممنوحة اي بحقوقها القانونية وما كفلته لها التشريعات المختلفة ، وكذلك عدم معرفة الرجل بتلك الحقوق يوقعها في مشاكل جمة [٤١].

٣. بطىء التغيير الاجتماعي في منظومة القيم والعادات والتقاليد (الثقافية) خاصة المتعلقة بادوار المرأة في العمل السياسي [٤٢].

٤. ان قضية المرأة بشكل عام مازالت دون مستوى الاهتمام من قبل مؤسسات المجتمع المدني الاردني ، ومعظم المنظمات النسائية في الاردن ماتزال حديثة النشأة ومشتتة الجهد عموما ، اما مايتعلق بالاحزاب السياسية والمنظمات المهنية فهي مازالت بدورها حكراً على الرجل انسجاماً مع تقليد متوارث في هذا الحقل[٤٣].

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية

١. ان تدني مستويات المعيشة لقطاع عريض من النساء وضعف امكاناتها ومواردها الاقتصادية فضلاً عن اعتمادها وتبعيتها الاقتصادية للرجل ، يقيد من امكانات وفرص المشاركة السياسية للمرأة لاسيما بالنظر الى التكلفة الاقتصادية المرتفعة للعمل السياسي (اي تجربة اجراء الحملات الانتخابية ، تقديم خدمات لجمهور الناخبين ...)[٤٤].

٢. عدم استقلال المرأة مالياً وعدم امتلاكها المقدرة المالية شكل عائقاً لمشاركتها[٤٥] .

رابعاً:المعوقات النفسية

ترد بعض المعوقات النفسية التي ترتبط بالمرأة وكينونتها اذ ينظر اليها البعض ذلك المخلوق الضعيف الهزيل الذي يعتمد على غيره ومن ثم فلا تستطيع ان يتحدى لمشاكل المجتمع الداخلية والخارجية ، ومن ثم فانه ليس لها وجود مستقل[٤٦] .

كما هناك معوقات نفسية تتعلق بالمرأة نفسها وبنظرة المرأة للمرأة الاخرى ،وهنا لانحمل المجتمع او الرجل بشكل اساسي او الجوانب الاقتصادية والسياسية المسؤولية عن محدودية

مشاركة المرأة في المعترك السياسي[٤٧]. بل تتحمله المرأة نفسها وذلك بعدم ايمان المرأة بالمرأة وعدم قدرتها على التوفيق بين مسؤولياتها ، وهي عاطفية وقراراتها تتأثر بالعاطفة ، وكذلك عدم توافر القدرة في الوعي السياسي لدى المرأة نفسها للمشاركة في الحياة السياسية وعدم قناعة بقدرتها على تمثيل الشعب[٤٨].فالمرأة المرشحة بحاجة الى الاصوات التي تساهم في نجاحها ، فاصوات النساء في المجتمع تكفي لنجاح او تفوق اية مرشحة ، الا ان النساء وبشكل عام لاينتخبن النساء المرشحات وهذا يعود الى عوامل نفسية تتمثل في عدم ثقة المرأة بالمرأة الاخرى بحجة ان الرجل هو الاكثر كفاءة ليتولى المواقع القيادية ، والمرأة بشكل عام تشعر بقوتها من خلال قوة الرجل نفسه وهذه عوامل نفسية وطبيعية . ولايجب اغفال ان هذه العوامل النفسية تتاثر بالمجتمع نفسه ، فنظرة المجتمع تؤثر على طريقة الخطاب والتفكير عند المرأة نفسها ، فالمرأة الناخبة تنظر الى المرأة المرشحة بنظرة نابعة من تفكير ونظرة مجتمعية وليست من نظرة او تفكير نسوي مستقل[٤٩].

الخاتمـــة والتوصيات

ان عملية مشاركة المرأة الاردنية في الحياة السياسية هو امر ضروري لتحقيق الاصلاح السياسي الشامل ، وان لايقتصر حق الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية على الرجال فقط، بل يجب ان يشمل المرأة ايضاً ، وعلى الرغم من مرور عقود على بدأ المشاركة لسياسية للمرأة الاردنية ، الا ان هذه المشاركة لاتزال ضعيفة ولاترتقي لمستوى تمثيلها في المجتمع الاردني ، ويظهر ضعف تمثيل المرأة في الحياة السياسية من خلال ضعف تمثيلها في المجالس النيابية والاحزاب السياسية وغيرها ، فرغم تشجيع الدستور والقانون على ممارسة المرأة لحقوقها السياسية ، الا ان تحديات عديدة منها ماهو سياسي، وبعضها الاخر يتعلق بالاوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الاردني ، بالاضافه الى المعوقات الاقتصادية والنفسية التي تعوق المشاركة الجادة للمرأة في الحياة السياسية.

ومن اجل زيادة تمثيلها في الحياة السياسية فلابد من اتخاذ بعض الخطوات التي من شانها تفعيل مشاركة المرأة الاردنية في المجالس النيابية والاحزاب السياسية ، ومن هذه الخطوات: -

٣. يجب ان تكون الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة ملزمة على الدول التي توقع تلك الاتفاقيات لان مجرد التوقيع لايلزم الدولة على تطبيق كافة بنود الاتفاقية .

٤. الاهتمام بتوعية المرأة – منذ حداثة عمرها– باهمية دورها كمواطنة وكمشارك اساسي في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٢. تعديل قانون الانتخاب بما يضمن الغاء الصوت الواحد ، وزيادة تمثيل المرأة في الحياة السياسية بكافه نواحيها سواء كانت في المجالس النيابية او الاحزاب السياسية او السلطة القضائية ....الخ

٣. يجب ان يكون للنساء تمثيل متوازي مع نسبتهن في المجتمع باعتبارهن مواطنات للدولة .

٤. حث الاحزاب السياسية على تطوير برامجهم ووضع برامج خاصة بالنساء من خلال اقرار بحقوقهن في المواثيق التأسيسية للاحزاب والسهر على تطبيق تلك البرامج .

٥. زيادة وعي المرأة والرجل من خلال عمليات التوعية والتدريب والتثقيف بأهمية مشاركتها في الحياة السياسية.

The reality of the political participation of Jordanian women since 1989

instructor.WARQAA MOHAMMED RAHEEM

Abstract

Jordanian society has witnessed in the past decades, political transformations and social and economic was the most prominent of increasing women's participation in political life, but the participation of Jordanian women were minimal compared with the participation of men, shows the weakness of women's

representation in political life through the weakness of their representation in parliaments, political parties and others, despite encourage the Constitution and the law on the exercise of women's political rights, but many challenges what is political, and some of the other on social and cultural prevailing conditions in the Jordanian society, in addition to the economic and psychological obstacles that impede the participation of the The birth of women in political life.

The most important steps that would activate the political participation of the Jordanian women are:
1. International conventions on women's rights must be binding on the States that sign such agreements because the mere signing of the treaty does not obligate the state to implement all the clauses of the agreement.
2. Paying attention to the awareness of women - since their early days - of the importance of their role as citizens and as a key participant in political, economic and social development.

المصادر والهوامش:

1 – Luian W.Pye,Aspect of Development.Boston.1966,P.32.

[2] –كمال المنوفي،الثقافة السياسية المتغيرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٩، ص٧٨.

3- Myran Weiner,Political participation ;criises of the political in leonard Binder and sequences in political development ,princent ,New Jersey ,Princeton University ,press,1971,p.164.

[4] – عادل عبد الغفار، الاعلام والمشاركة السياسية للمرة : رؤية تحليلية واستشراقية، الدار المصرية اللبنانية، ط١،القاهرة ،٢٠٠٩، ص٥٨.

[5] – داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية : دراسة تحليلية للمادة ٦٢ من الدستور المصري مقارنة مع النظام السياسي الفرنسي ، دار النهضة العربية، القاهرة ،٢٠٠٢، ص١٥.

[6] – عمر ابراهيم الخطيب، التنمية والمشاركة السياسية في اقطار الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٤٠)، بيروت،١٩٨٢، ص١٥.

[7] – د. وصال العزاوي ، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص٥٦.

[8] – خالد علي عبد الخالق، المرأة الامارتية ... بين التمكين والتهميش، مجموعة باحثين:المرأة العربية في مواجهة النضالية والمشاركة العامة، سلسلة كتب المستقبل العربي(٥٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٤٨.

[9] – وصال العزاووي، مصدر سبق ذكره،ص٢٠.

[10] – د. محمد المصالحة، المشاركة السياسية للمرأة: قراءة في التجربة الانتخابية الاردنية ٢٠٠٣، مجلة دراسات مسقبلية ، مركز الدراسات المستقبل ، العدد الثاني عشر ، جامعة اسيوط، ٢٠٠٦،ص٢٢٨.

[11]– د.وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

[12]– نادية سعد الدين، مستقبل دور المرأة الاردنية في التنمية السياسية في ضوء السياسات المعلنة ، ،مجموعة باحثين : المرأة العربية في مواجهة النضالية والمشاركة العامة ،سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٣)،مركز دراسات الوحدة العربية،ط١،بيروت،٢٠٠٦، ص١٣٨.

[13] – عايدة ابو راس ، اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الاسكو ،الدوحة ٢٠١٢، ص٢.

[14] – مريم سليم ، المرأة العربية والتنمية ، الفكر العربي ، السنة (١٢)، العدد (٦٤)نيسان/ابريل–حزيران/يونيو ،١٩٩١، ص١٣٠.

[15] – مركز القدس للدراسات السياسية ، دراسة حول واقع دور المرأة في الاحزاب السياسية الاردنية ، الاردن،٢٠١٥ ،ص٩.

• قد اصدر ملك الاردن عبد الله الثاني ، قانوناً جديداً لانتخاب مجلس النواب ٢٠١٦ ، ووفق هذا النظام تحول الاردن من نظام القائمة الواحدة او الصوت الواحد الى نظام القائمة المفتوحة نسبياً ، اي ان الناخب يصوت للقائمة المرشحة ثم يصوت لكل واحد من المرشحين او ضمن هذه القائمة او لعدد منها.

[16] – الدستور الاردني، ص٦–١٠.

[17] – اسمى خضر، المرأة والديمقراطية (١٩٨٩–١٩٩٣)، في حسين أبو رمان (تحرير) المسار الديمقراطي الأردني إلى أين، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان،١٩٩٦،ص٤٦.

[18] – حفيظة شقير و محمد شفيق، النساء والمشاركة السياسية : تجربة الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية ، المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس، ٢٠١٤، ص ١٣.

[19] – حسين محمد العثمان ،معوقات المشاركة السياسية للمرأة الاردنية وجهة نظر سوسيولجية ، ورقة قدمت الى للمؤتمر الثالث للباحثين الشباب في العلوم السياسية " المرأة والتنمية السياسية في الاردن، معهد بيت الحكمة ، جامعة ال البيت ، الاردن ، ٢٠٠٤، ص٣٤.

• عام ١٩٨٩ بدأت مرحلة سياسية جديدة في الاردن نحو الديمقراطية حيث شهدت عودة الحياة البرلمانية واعتماد مبدأ اتعددية الحزبية ، واصبح من حق المرأة الاردنية تتمتع بحقوقها كاملة بما فيها حق الترشيح والانتخاب وتبؤ مراكز قيادية عليا.

[20] – عبلة ابو علبة ، مشاركة المرأة الاردنية في الاحزاب السياسية، النقابات المهنية ، مؤسسة فريدريش ايبيرت،عمان، ٢٠١٣، ص٦.

[21] – جمال عبد اللطيف الرفاعي، تقويم التجربة الديمقراطية الاردنية المعاصرة وافاقها ، مجموعة باحثين: مدخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية ، تحرير علي خليفة الكواري واخرون، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٣، ص٩٠–٩١.

[22] – حسام الحوراني وعلي بلاونة، الانتخابات الاردنية –قراءة في قوانين الانتخاب الاردنية ١٩٢٣–٢٠٠١،مجلة دراسات شرق اوسطية ، مركز دراسات الشرق اوسطية، سنة السادسة، العدد(١٧)، عمان، ٢٠٠١، ص٢٥.

[23] –كارولين فرج، دليل المرأة الاردنية في الحياة العامة،المكتبة الوطنية ،عمان، ١٩٩٦، ص١١.

[24] – د. وصال نجيب العزاوي ، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

[25] – وهيب الشاعر، الاردن الى اين ، الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠٠٤، ص٦٢.

[26] – عبد المهدي السودى، تطوير البرلمان الاردني ودوره في العملية التشريعية والاصلاح السياسي، في : الاصلاح الى اين :العلاقة بين الحكومة والبرلمان في الدول العربية ،علي الصاوي(تحرير)، كلية العلوم السياسية والاقتصادية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤،، ص ٦٧٨.

[27] – عبد المجيد عزام، الانعكاسات السياسية والاجتماعية لقانون الانتخاب المؤقت رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١ على المجتمع الاردني ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، المجلد السادسة ، العدد ١٩/٢٠،٢٠٠٢،٢٠٠ عمان ، ص١٦.

[28] – مجلس النواب الاردني ، انظمة الكوتا في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة ، مركز الدراسات والبحوث التشريعية ، بحث متخصص(١٧)، عمان ،٢٠١٥، ص٤.

[29] – ستينا لارسرود، ريتا تافرون، التصميم من اجل المساواة : النظم الانتخابية ونظام الكوتا ،تعريب: عماد يوسف، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ستوكهولم ، ٢٠٠٧،ص٩.

[30] – خالد يوسف الزعبي، أضواء قانونية على الكوتا وعلى نظام التقسيمات الإدارية،مركز القدس، عمان،٢٠٠٤، ص٨.

[31] –يوسف سلامة حمود المسيعدين، الاثار السياسية للنظام الانتخابي في الاردن ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد (٤٣٣)،،بيروت، اذار /مارس٢٠١٥،ص٩٣.

[32] – موقع مجلس النواب الاردني المملكة الهاشمية www.represntatives .

[33] – فلك الجمعاني ، المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي ، مجموعة مؤلفين:الانتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي خطوة للامام ام خطوة للوراء ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان، الاردن، ٢٠٠٩،ص١٠١.

[34] – مجلس النواب، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

[35] – حسام الحوراني وعلي بلاونة، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

[36] – د. حفيظة شقير و محمد شفيق صرصار ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢.

[37] – املي نفاع ، تجربة المرأة الاردنية من اجل للوصول للبرلمان، انترنيت.www.women.jordan

[38] – مركز القدس للدراسات السياسية،مصدر سبق ذكره، ص٢٠ ،

[39] – سمير عبد الرحمن هايل الشميري ، المرأة العربية والمشاركة السياسية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(٣٢١)،السنة (٢٨)، تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٥، ص ٩١.

[40] – عريب الرنتاوي، ورقة عمل قدمت الى المؤتمر الوطني لدعم المرأة في الانتخابات ، عمان، ٢٠٠٢، ص ٢٢٥.

[41] – فهمي محمد سعيد ، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، ٢٠٠٤، ص ١٢٦-١٢٧.

[42] – حسين محمد العثمان، مصدر سبق ذكره،ص٦٦.

[43] – محمد المصالحة ، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦.

[44] – عريب الرنتاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

[45] – محمد كنوش الشرعة ونرمين يوسف غوانمة، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الاردني من وجهة نظر المرأة الاردنية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (٢٧) العدد (١ ج)، جامعة اليرموك ، الاردن ، ٢٠١١ ، ص١٧.

[46] – مدحت احمد يوسف غنايم ، تفعيل دور المراءة في المشاركة السياسية : دراسة تأصيلية، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ، ،ط١، ٢٠١٤، ص٥٠.

[47] – مركز القدرس للدراسات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

[48] – محمد المصالحة، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

[49] – مركز القدس للدراسات السياسية ، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.